

وزارة العدل
قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء
إدارة الإحصاء والبيانات

دراسة عن

قضايا الاعتداء والعنف ضد المرأة

خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠

٢٠١٠

إعداد

حنان محمد تاج الدين

سارة محمد العسعوسي

قضايا الإعتداء والعنف ضد المرأة

خلال الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠٠٠

إن العنف بصفة عامة أصبح ظاهرة عالمية تسود الآن كل المجتمعات في ظل زيادة السكان وشعور الناس بالإحباط في الحياة العامة والخاصة ، وغياب القيم الإنسانية والمبادئ الدينية ويترب على العنف الأذى البدني والنفسي.

وبصفة خاصة فإن قضايا العنف ضد المرأة لا تقتصر على مجتمع ذاته بل أصبحت ظاهرة تعانى منها المجتمعات جميعها سواء شرقية أو غربية متقدمة أو متقدمة ، حتى أن الأمم المتحدة وكثير من المنظمات العالمية دعت إلى محاربة هذه الظاهرة الهمجية وتدعوا إلى التصدي لها ، حيث أشارت إحصائية حديثة عام ٢٠٠٨ عن الأمم المتحدة إلى أن ثلث نساء العالم بشكل عام يتعرضن للعنف بكافة أشكاله وعلى رأسه الضرب المبرح والذي يحتاج لإزالة آثاره إلى فترة زمنية طويلة ، كما يظهر التقرير تزايد نسبة جرائم قتل النساء التي يرتكبها أزواجهن أو أصدقاء قدمى أو أي أحد من محيط أسرهن وخاصة بقضايا العرض والشرف.

كما جاء في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن المرأة في العالم العربي تعانى من العنف كما تعانى نظيرتها في باقى دول العالم ، هذا بالإضافة إلى وجود قوانين أحوال شخصية في عدد كبير من البلدان العربية متحيزه بشدة ضد النساء ، فعلى الرغم من أن ١٧ بلد من مجموع ٢١ دولة عربية صادقت على " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء " إلا أن أغلب هذه الدول وضع تحفظات شديدة على هذه الاتفاقية.

إن علماء الاجتماع يذرون من استمرار ظاهرة العنف بشكل عام الذي قد يولد أمراض جسمانية وصحية طويلة المدى مثل الحزن الشديد أو اللجوء في بعض الأحيان إلى الانتحار وقد يؤدي أيضاً إلى التفكك الأسري والطلاق ، وضعف العلاقات الاجتماعية والانحلال الأخلاقي.

ومن خلال هذا التقرير وبعد أن استعرضنا بعض الآثار الناتجة عن العنف والاعتداء ، نتوجه إلى عرض القضايا المنظورة من جانب المرأة أمام الهيئات القضائية لنتعرف على حجم المشكلة بدولة الكويت وسوف نتناول في هذا التقرير .

- ١ - حجم القضايا المنظورة أمام القضاء.
- ٢ - الاتجاه العام لعدد القضايا خلال السنوات العشرة السابقة.
- ٣- تصنيف القضايا حسب التهمة ونوع الاعتداء.
- ٤ - عدد القضايا المقدمة إلى النيابات وما تم فيها.
- ٥ - عدد المتهمين في هذه القضايا.
- ٦- تصنيف المتهمين بالاعتداء على المرأة حسب التهمة.
- ٧- عدد المتهمين لكل قضية حسب التهمة خلال العشر سنوات السابقة.
- ٨- التوقعات المستقبلية لعدد القضايا خلال السنوات الخمس القادمة.

١- عدد قضايا الاعتداء على المرأة المقدمة إلى النيابات

عدد قضايا الاعتداء على المرأة المقدمة إلى النيابات خلال الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠٠٠

جدول (١)

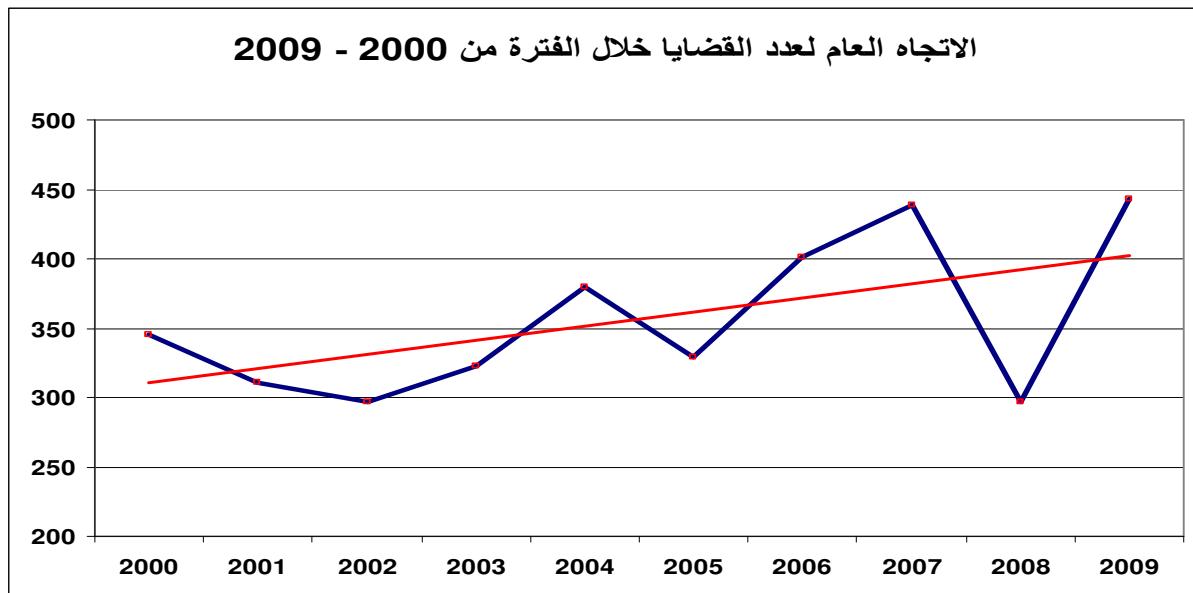
السنة	العدد	نسبة التغير من سنة لأخرى
٢٠٠٠	٣٤٥	—
٢٠٠١	٣١١	٩.٩-%
٢٠٠٢	٢٩٧	٤.٥-%
٢٠٠٣	٣٢٣	٨.٨%
٢٠٠٤	٣٨٠	١٧.٦%
٢٠٠٥	٣٢٩	٣.٤-%
٢٠٠٦	٤٠١	٢١.٩%
٢٠٠٧	٤٣٩	٩.٥%
٢٠٠٨	٣٩٧	٩.٦-%
٢٠٠٩	٤٤٣	١١.٦%
المتوسط	٣٦٧	—

من الجدول السابق رقم (١) يتضح ما يلي:

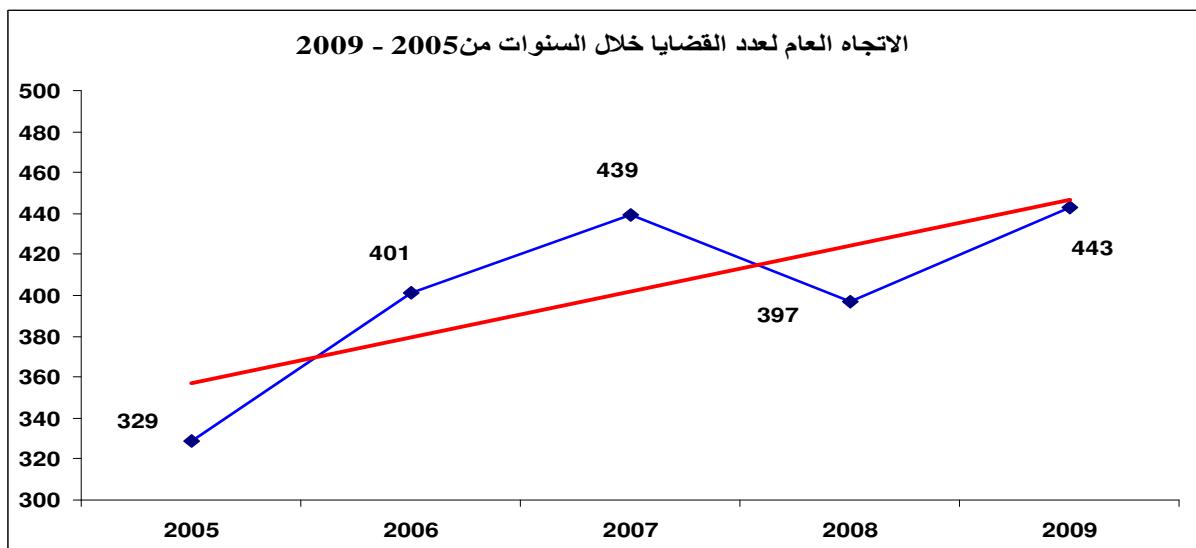
- متوسط عدد القضايا خلال عشر سنوات السابقة هو ٣٦٧ قضية سنوياً.
- يرتفع عدد القضايا خلال الأربع سنوات الأخيرة عن المتوسط العام.
- بلغ عدد القضايا أقصاه في السنة الأخيرة عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٠٠.٧% عن المتوسط ، يليها عدد القضايا خلال عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٩٠.٦% عن المتوسط.
- بلغ عدد القضايا أدناه عام ٢٠٠٢ حيث يقل عن المتوسط بنسبة ١٩٠.١%.

٢- الاتجاه العام لعدد القضايا خلال السنوات من ٢٠٠٩ - ٢٠٠٠

أظهر اختبار الاتجاه العام الخطى لعدد القضايا خلال العشر سنوات السابقة وجود اتجاه عام طردي ، بمعدل تغير سنوي قدره (١٠) قضايا على مدار هذه الفترة.



كما أظهر اختبار الاتجاه العام الخطى خلال الخمس سنوات الأخيرة منذ عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ ارتفاع المعدل من عشر قضايا سنوياً إلى ١٤ قضية.



٣- تصنيف قضايا الاعتداء على المرأة حسب التهمة

جدول (

٢٠٠٩ - ٢٠٠٠ عدد قضايا الاعتداء على المرأة حسب التهمة خلال الفترة من

(٢)

المتوسط	المجموع	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	التهمة
١	١١		٢	١	٣		٢	١	١		١	الضرب المفضي إلى الموت
١٢	١١٨	٦	٥	٥	١	٧	٩	١٨	١٥	٢٢	٣٠	الأذى البليغ
٣	٢٨	١	٢	١	١	٢	١		٤	١	١٥	الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة
٨٢	٨١٦	٧٨	٧٤	١٢١	٨١	٨١	٨٨	٧٥	٦٥	٨٧	٦٦	الضرب على نحو محسوس
١٦	١٦٤	٢٢	١٤	١٨	١٤	١٢	١٨	١٦	١٢	١٧	٢١	الشروع في القتل
٥	٤٨	١٠	٤	٦	٨	٩	٦	٢	١	١	١	اللام بدنيه شديدة
٢٣	٢٣٠	٣٩	٣٤	٢٧	١٩	١٧	١٩	١١	١٦	٢١	٢٧	الخطف بالإكراه بقصد الحق الأذى
٣٠	٣٠١	٣٢	٢٦	٤٣	٤٥	٢٥	٣٦	٣٢	٢٥	١٢	٢٥	الخطف بالإكراه بقصد الواقع أو هتك العرض
١	٥	١				١				١	٢	الخطف بقصد الابتزاز
٢	١٥	١		٣	٥	١	٢				٣	القبض و الحجز
٢	١٦	٢	٢	٢	٣		٢	٢	١	٢		القبض و الحجز مع التعذيب
١٩	١٩٣	٢٤	٣٣	١٧	٢٤	١٦	٢١	١٨	١٩	١٠	١١	شروع في الخطف
٦٦	٦٥٦	٧٨	٨٤	٩٧	٧٣	٧٠	٦٨	٥٤	٤٦	٤٩	٣٧	موقعه الآثني بالإكراه أو التهديد
١٠٦	١٠٦٤	١٤٩	١١٧	٩٨	١٢٤	٨٨	١٠٨	٩٤	٩٢	٨٨	١٠٦	هتك العرض بالإكراه أو التهديد أو الحيلة
٣٦٨	٣٦٦٥	٤٤٣	٣٩٧	٤٣٩	٤٠١	٣٢٩	٣٨٠	٣٢٣	٢٩٧	٣١١	٣٤٥	الإجمالي

من الجدول السابق قم (٢) يتضح ما يلي:

١- متوسط قضايا تهم هتك العرض بالإكراه أو التهديد أو الحيلة يحتل المرتبة الأولى من بين جميع التهم بـ ١٠٦ قضيه يليه متوسط قضايا تهم الضرب على نحو محسوس بـ ٨٢ قضيه ويليه بالمرتبة الثالثة متوسط قضايا تهم موقعه الأنثى بالإكراه بـ ٦٦ قضيه .

بينما جاء بالمرتبة الأخيرة متوسط قضايا تهم المضي إلى الموت وتهم الخطف بقصد الابتزاز بقضية واحدة بالتساوي يسبقهم متوسط قضايا تهم القبض والاحتجاز وتهم القبض والاحتجاز مع التعذيب بـ ٢ قضيه لكل منها.

٤- عدد القضايا المقدمة إلى النيابات وما تم فيها

عدد القضايا التي سجلت بالنيابات ودرجة التصرف فيها خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩

جدول (٣)

درجة التصرف				القضاء المسجلة بالنيابات	السنة
إحالة إلى المحكمة	عدم الاختصاص	قضايا قيد التحقيق	قضايا حفظت		
100	71	9	165	345	2000
123	59	11	118	311	2001
112	54	8	123	297	2002
118	84	10	120	323	2003
144	76	—	160	381	2004
120	68	6	135	329	2005
184	66	3	148	401	2006
177	97	5	160	439	2007
148	86	9	154	397	2008
164	91	11	177	443	2009
1390	752	63	1460	3665	المجموع
37.9%	20.5%	1.7%	39.9%	100%	النسبة المئوية

- يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي :

تمثل القضايا التي حفظت بالنيابة أعلى نسبة من مجموع القضايا التي سجلت بالنيابة بقيمة %٣٩.٩ وتليها القضايا التي أحيلت للمحكمة بنسبة %٣٧.٩ وتليها عدم اختصاص بنسبة %٢٠.٥ في حين سجلت قضايا قيد التحقيق أدنى نسبة بقيمة %١.٧ من مجموع القضايا.

فيما يلي تحليل لما سبق :-

أ- القضايا المسجلة:-

تمثل سنة ٢٠٠٩ أعلى سنة من حيث عدد القضايا المسجلة بها حيث تمثل ٤٤٣ قضية بنسبة ١٢٠.١% من إجمالي القضايا المسجلة بالنيابة تليها سنة ٢٠٠٧ بعد ٤٣٩ قضية وبنسبة ١٢٠% في حين سجل عام ٢٠٠٢ أقلها حيث تمثل ٢٩٧ قضية بنسبة ٨٠.١%.

ب- قضايا حفظت:-

جاء عام ٢٠٠٩ بالمرتبة الأولى من حيث عدد القضايا التي حفظت بـ ١٧٧ قضية وبنسبة ١٢٠.١% من إجمالي القضايا المحفوظة ويليه بالمرتبة الثانية عام ٢٠٠٠ بـ ١٦٥ قضية وبنسبة ١١٠.٣% وتساوي بالمرتبة الثالثة عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ بـ ١٦٠ قضية وبنسبة ١١٠% في حين احتل عام ٢٠٠١ المرتبة الأخيرة بـ ١١٨ قضية وبنسبة ٨٠.١%.

ج- قضايا قيد التحقيق:-

سجل عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩ أعلى عدد في قضايا قيد التحقيق بـ ١١ قضية من إجمالي القضايا قيد التحقيق بينما سجل عام ٢٠٠٦ أدنى قيمة في قضايا قيد التحقيق بثلاث قضايا ، مع الملاحظ أن عام ٢٠٠٤ لم يسجل أي قضية قيد التحقيق.

د- قضايا أحيلت لعدم اختصاص:-

تمثل سنة ٢٠٠٩ أعلى سنة من حيث عدد قضايا عدم الاختصاص حيث سجلت ٩١ قضية بنسبة ١٢٠.١% من إجمالي القضايا التي أحيلت لعدم الاختصاص في حين تمثل سنة ٢٠٠٢ أدنى عدد حيث سجلت ٥٤ قضية بنسبة ٧٠.٢%.

هـ- قضايا أحيلت للمحكمة:-

سجل عام ٢٠٠٦ أعلى عدد من القضايا المحالة للمحكمة بـ ١٨٤ قضية وبنسبة ١٣٠.٢% من إجمالي القضايا التي أحيلت للمحكمة يليه عام ٢٠٠٧ بـ ١٧٧ قضية وبنسبة ١٢٠.٧% ، في حين سجل عام ٢٠٠٠ أدنى عدد من القضايا المحالة للمحكمة بـ ١٠٠ قضية وبنسبة ٧٠.٢%.

٥- عدد المتهمين في قضايا الاعتداء على المرأة المقدمة إلى النيابات

عدد المتهمين في قضايا الاعتداء على المرأة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩

جدول (٤)

السنة	عدد المتهمين	نسبة التغير من سنة لأخرى
٢٠٠٠	٤٣٠	—
٢٠٠١	٤٣٨	١.٩%
٢٠٠٢	٤٠٤	٧.٨-%
٢٠٠٣	٤٩٨	٢٣.٣%
٢٠٠٤	٥٣٩	٨.٢%
٢٠٠٥	٤٤٩	١٦.٧-%
٢٠٠٦	٦٥١	٤٥.٠%
٢٠٠٧	٧٠١	٧.٧%
٢٠٠٨	٥٤٩	٢١.٦-%
٢٠٠٩	٦٦٠	٢٠.٢%
المتوسط	٥٣٢	—
الإجمالي	٥٣١٩	—

من الجدول السابق رقم (٤) يتضح ما يلي:

- متوسط عدد المتهمين خلال العشر سنوات السابقة هو ٥٣٢ متهم سنوياً.
- يرتفع عدد المتهمين في بعض السنوات عن المتوسط العام خلال العشر سنوات وخاصة الأربع سنوات الأخيرة.
- بلغ عدد المتهمين أقصاه في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٣٢% عن المتوسط ، وكذلك عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٤% عن هذا المتوسط.
- بلغ عدد المتهمين أدنى في عام ٢٠٠٠ حيث يقل عن المتوسط بنسبة ١٩%.

٦- تصنيف المتهمين حسب التهمة:

عدد المتهمين حسب التهمة خلال العشر سنوات السابقة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩

جدول (٥)

المتوسط	المجموع	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	التهمة
٢	١٥		٧	١	٢		٢	١	١		١	الضرب المفضي إلى الموت
٢٠	١٩٩	٢٨	٨	٨	١	١٢	١٩	٢٨	٢١	٣٦	٣٨	الأذى البليغ
٤	٣٩	١	٥	١	١	٢	١		٦	٣	١٩	الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة
١٢٦	١٢٥٦	١١٨	١٠٦	٢٠٥	١٤٨	١٢٧	١٣٥	١١٨	٩٢	١٢١	٨٦	الضرب على نحو محسوس
٢٠	٢٠١	٢٩	١٩	٢٢	١٨	١٣	٢٣	١٩	١٤	٢٢	٢٢	الشروع في القتل
٨	٨١	١٨	٩	٩	١٠	١٧	٨	٣	٢	١	٤٠	آلام بدنية شديدة
٣٧	٣٦٩	٦٦	٥٠	٤٦	٣٨	٢٧	٢٩	١٩	٢٤	٣٩	٣١	الخطف بالإكراه بقصد الحق الأذى
٥٦	٥٥٧	٥٣	٤٤	١١٠	٨٧	٣٥	٦٧	٧١	٤٧	١٥	٢٨	الخطف بالإكراه بقصد المواجهة
١	٧	١				١				٢	٣	الخطف بالإكراه بقصد الابتزاز
٢	٢٢	١		٤	١١	١	٢				٣	القبض والاحتجاز
٢٩	٢٨٩	٣٦	٤٦	٣٠	٤٨	٢١	٣١	٢٦	٢٨	١١	١٢	الشروع في خطف
٩١	٩١٠	١١٨	١١١	١٣١	١٠٤	٨٦	٨٥	٨٦	٥٧	٨١	٥١	موقعه الأنثى بالإكراه أو التهديد
١٣٦	١٣٥٥	١٨٨	١٤٢	١٣٢	١٧٨	١٠٧	١٣٥	١٢٥	١١١	١٠٥	١٣٢	هتك العرض بالإكراه أو التهديد
٢	١٩	٣	٢	٢	٥		٢	٢	١	٢		القبض والاحتجاز مع التعنيف
٥٣٢	٥٣١٩	٦٦٠	٥٤٩	٧٠١	٦٥١	٤٤٩	٥٣٩	٤٩٨	٤٠٤	٤٣٨	٤٣٠	المجموع

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) ما يلي :

- بلغ متوسط عدد المتهمين أقصاه في تهمة هتك العرض بالإكراه أو التهديد ١٣٦ متهم خلال العشر سنوات السابقة ويرجع ذلك لارتفاع الكبير في عدد المتهمين في عام ٢٠٠٩ والسنوات الثلاث السابقة له يليه تهمة الضرب على نحو محسوس بمتوسط ١٢٦ متهم.
- بلغ عدد المتهمين أدناه في تهمة الخطف بالإكراه بقصد الابتزاز بمتوسط متهم واحد فقط خلال العشر سنوات السابقة يليه تهمة الضرب المفضي إلى الموت ، القبض والاحتجاز مع التعذيب ثم القبض والاحتجاز بمتوسط متهمين فقط لكل منهم خلال العشر سنوات السابقة ويرجع ذلك لقلة أعداد المتهمين في جميع السنوات.

التهمة	عدد القضايا	عدد المتهمين
--------	-------------	--------------

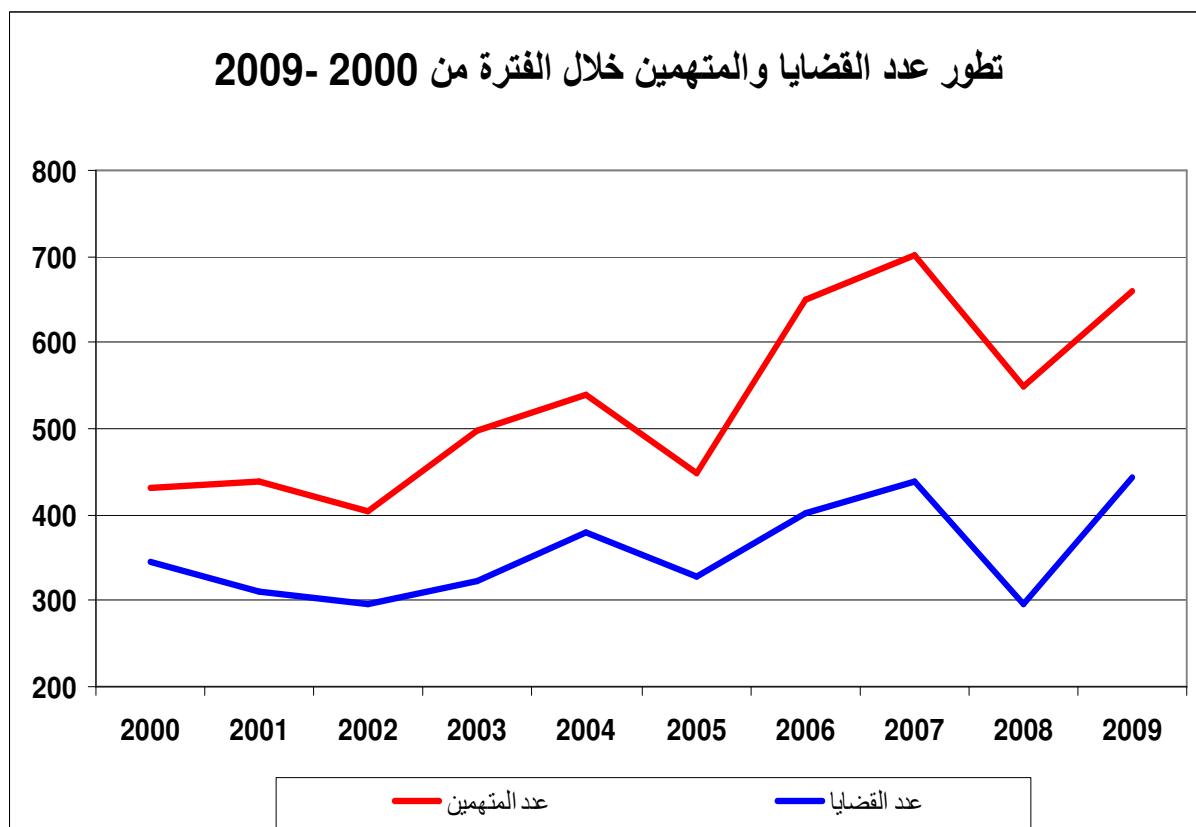
١٥	١١	الضرب المفضي إلى الموت
١٩٩	١١٨	الأذى البليغ
٣٩	٢٨	الضرب المفضي إلى عاهة مستديمة
١٢٥٦	٨١٦	الضرب على نحو محسوس
٢٠١	١٦٤	الشروع في القتل
٨١	٤٨	آلام بدنية شديدة
٣٦٩	٢٣٠	الخطف بالإكراه بقصد إلحاق الأذى
٥٥٧	٣٠١	الخطف بالإكراه بقصد المواقعة أو هتك العرض
٧	٥	الخطف بقصد الابتزاز
٢٢	١٥	القبض و الحجز
١٩	١٦	القبض و الحجز مع التعذيب
٢٨٩	١٩٣	شروع في الخطف
٩١٠	٦٥٦	مواقعة الأنثى بالإكراه أو التهديد
١٣٥٥	١٠٦٤	هتك العرض بالإكراه أو التهديد أو الحيلة
٥٣١٩	٣٦٦٥	الإجمالي

٧- عدد القضايا والمتهمين خلال السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ م

(جدول ٦)

نلاحظ من الجدول رقم (٦) ان هناك مشاركة أكثر من متهم بالقضية الواحدة بجميع التهم حيث بلغ المتوسط العام لعدد المتهمين في كل قضية ١٠.٥ متهم أي أن بكل عشر قضايا ١٥ متهمًا . ويمثل متوسط عدد المتهمين في تهم الخطف بالإكراه بقصد المواقعة أو هتك العرض الأعلى عدداً حيث يبلغ ١٠.٩ متهم بالقضية الواحدة أي ما يمثل ١٩ متهم لكل عشر قضايا ، يليها تهم الأذى البليغ وآلام بدنية شديدة بـ ١٠.٧ متهم بالقضية الواحدة أي ١٧ متهم لكل عشر قضايا ، يتبعها تهم الخطف بالإكراه بقصد إلحاق الأذى بـ ١٦ متهمًا لكل عشر قضايا . بينما يتساوى مع المتوسط كل من تهم الضرب على نحو محسوس ، والقبض و الحجز ، والشروع بالقتل حيث تبلغ ١٥ متهم لكل عشر قضايا .

يتساوي بالمرتبة الأخيرة تهم القبض والاحتجاز مع التعذيب ، والشروع بالقتل بمتوسط ١٠٢ متهم لكل قضية أي ١٢ متهم لكل عشر قضايا.



٨- التوقعات المستقبلية

أ- عدد القضايا:

بعد التعرف على عدد القضايا خلال العشر سنوات السابقة وكذلك الاتجاه العام للتزايد في عددها ، نلقي الضوء على أعدادها المستقبلية المتوقعة خلال الخمس سنوات القادمة من خلال بعض المقاييس الإحصائية التي تستخدم في التنبؤ بهذه الأعداد ، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:-

أعداد القضايا المتوقعة في قضايا الاعتداء على المرأة خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٠

السنوات	الحد الأدنى	المتوقع	الحد الأعلى
2010	347	454	561
2011	313	465	617
2012	290	476	662
2013	272	487	701
2014	258	497	737
متوسط الفترة	296	476	656

* **الحد الأدنى** : الحد الأدنى للعدد المتوقع بدرجة ثقة ٩٥ %
* **الحد الأعلى** : الحد الأعلى للعدد المتوقع بدرجة ثقة ٩٥ %

بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد القضايا ٤٧٦ قضية وبحد أدنى ٢٩٦ قضية وبحد أعلى ٦٥٦ قضية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤.

بـ- عدد المتهمين:

عدد المتهمين المتوقع في قضايا الاعتداء على المرأة خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٠

السنوات	ادنى	متوقع	اعلى
2010	437	686	934
2011	360	711	1062
2012	307	737	1167
2013	266	762	1259
2014	233	788	1343
متوسط الفترة	321	737	1153

بلغ المتوسط السنوي المتوقع لعدد المتهمين ٧٣٧ متهم وبحد أدنى يبلغ ٣٢١ متهم وبحد أعلى ١١٥٣ متهم خلال الخمس سنوات القادمة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤.

التوصيات

من واقع البيانات المستقبلية والاتجاه العام لعدد القضايا خلال العشر سنوات الماضية لهذه الظاهرة يتضح الزيادة في أعدادها سنويًا لذا كان من الأهمية بمكان وضع بعض التوصيات لأخذها بعين الاعتبار للمهتمين بمشاكل الأسرة وخاصة الجمعيات النسائية الداعمة لحقوق المرأة:-

- العمل على تعديل التشريعات الخاصة بالمرأة حتى تتواءم مع القوانين الدولية والمبادئ العامة لعدم التمييز ضد المرأة.

- تجريم كل أشكال العنف ضد المرأة.

- يجب دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفقيرة والعاملات في القطاع الخاص والعمل على توفير فرص عمل لائقة مع توفير ائمان اجتماعي يتوافق مع ارتفاع أسعار المعيشة.

- مراجعة مناهج التعليم واستبعاد كل أنماط العنف ضد المرأة وإعلاء القيم الإنسانية والمبادئ الدينية وكذلك الوعي الديني لكافة أفراد الأسرة.

- تنظيم حملات توعية لرفع مستوى الوعي بالعنف الذي يمارس ضد المرأة وخاصة بالمنزل حيث أن المشكلة تتبع منه ومن طريقة تنشئة الرجل فالآباء يربين بنائهن الذكور على أنهم الأفضل وأن من حقهم الإعتداء على أخواتهن البنات.